

قوات الدفاع الشعبي: الجيش الأوكراني يستخدم قذائف مصدرها حلف الأطلسي

ميركل تكرر رفضها تسليح أوكرانيا وتفضل التهديد بالعقوبات



قال ألكسندر فيرشو نائب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي إنه يتعين على الغرب أن يعد نفسه لمواجهة طويلة مع روسيا بشأن أوكرانيا ولا يستأنف العلاقات معها بسرعة كما فعل بعد الحرب في جورجيا.

وأشار فيرشو في كلمة أمام مؤتمر لينتغولن للسياسات الخارجية في العاصمة النرويجية أوسلو إلى أنه «يجب أن يتخلى استراتيجيتنا الصبر والمناخنة، نتوقع روسيا منا أن نتخلى عن العقوبات ونعود إلى العلاقات الطبيعية من دون تغيير سلوكها».

وأضاف فيرشو، وهو ثاني أمير مسؤول مدني في الحلف والسفير الأميركي السابق لدى موسكو: «هذا بالأساس ما فعلناه بعد الحرب في جورجيا عام 2008 لكن هذه المرة علينا أن نلزم المسار الذي اخترناه».

وشدد مسؤول حلف «الناتو» من جهة أخرى على أن الحلف لا يسعى إلى المواجهة مع روسيا ولا يتطلع إلى تغيير نظامها، مضيفاً: «ما نريده حقاً هو أن تغير موسكو سلوكها وتستعيد روح التعاون، ربما سيمر وقت طويل قبل أن يتحقق هذا الأمر وسندعو إلى التحلي بالصبر الاستراتيجي لكن لا اعتقد أننا نملك أي خيار آخر».

وقال فيرشو إن روسيا تلمح إلى إعادة تثبيت موقعها بين محيطها والسعي إلى بناء تحالفات بدلية من الغرب، مشيراً إلى أن موسكو مصممة على ما وصفه بـ «المعاجاة والصدمة والتزهييب» مع اعتمادها مبدأ التدريبات العسكرية المفاجئة مثل تلك التي تجرى حالياً في منطقة كالينينغراد.

جاء ذلك في وقت كررت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل أمس قولها بأن ألمانيا لن تسلح أوكرانيا لمحاربة «الانفصاليين» الروس.

وأما تفضل الحلول الدبلوماسية مثل التهديد بتشديد العقوبات إذا ساء الوضع.

وقالت ميركل في مؤتمر صحفي «كما قلت أمس، لن ترسل ألمانيا لأوكرانيا أي أسلحة قتالية»، وأضافت: «نركز على الحل الدبلوماسي وأوضح وزراء الخارجية إنه إذا ساء الوضع فسيتكون من الضروري العمل على

مزيد من العقوبات».

وفي السياق، قال وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير بأن تزويد أوكرانيا بالأسلحة الأميركية في حال حدوثه لن يسهم إلا في ارتفاع حصيلتها ضحايا النزاع.

وعبر شتاينماير خلال مؤتمر إقليمي لحزب ألمانيا الاجتماعي الديمقراطي في نورنبرغ عن قناعته بأن هذا النزاع «لا يمكن حله بالطرق العسكرية»، لافتاً إلى أن أصدقاءه الأميركيين الذين يبحثون مسألة تزويد أوكرانيا بالأسلحة يشاطرونه هذا الرأي أيضاً.

وشدد رئيس الدبلوماسية الألمانية على ضرورة محاولة تسوية النزاع في أوكرانيا فقط عن طريق المفاوضات، مضيفاً بأن «القرارات السياسية الحقيقية تتجسد على أرض الواقع من خلال الجلوس إلى طاولة المفاوضات، لا بواسطة التهديد بالسلح مطلقاً».

من جهة أخرى، قالت واشنطن على لسان نائب مستشار الأمن القومي الأميركي بن رودس بأنها لا ترى أن

الرد على الأزمة في أوكرانيا يتمثل في إرسال مزيد من الأسلحة إلى هناك.

وقال رودس: «ما زلنا نعتقد أن أفضل سبيل للتأثير في حسابات روسيا يتأني من خلال العقوبات العسكرية الأوكرانيين استخدم الأسلحة الأميركية في وقت قصير».

وأعلنت المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جين بساكي، أن واشنطن لم تتخذ بعد قراراً بشأن تزويد كييف بالأسلحة، إلا أنها لا تستبعد أي سيناريوهات.

مع ذلك، أكدت بساكي أن الحل السلمي للنزاع الأوكراني يعد أولوية لواشنطن، مشيرة إلى أن بلالها لا تريد خوض حرب غير مباشرة مع روسيا من خلال مساعدتها الأوكرانيا.

في الوقت ذاته اعتبرت بساكي أن تزويد واشنطن لكييف بالأسلحة لن يقلل حرقاً لاتفاقات مينسك، كون الولايات المتحدة لم توقع على هذه الوثيقة.

وفي السياق ذاته، نقلت وكالة «أسوشيتد برس» عن مصدر في

الإدارة الأميركية، أن الرئيس باراك أوباما يدرك التبعات السلبية المترتبة على دعم كييف بالأسلحة، ومن بينها احتمال اندلاع حرب غير مباشرة مع روسيا، إلى جانب عدم إمكان اتقان العسكريين الأوكرانيين استخدام الأسلحة الأميركية في وقت قصير.

جاء ذلك في وقت قدم الرئيس أوباما موازنة عام ألفين وستة عشر، والتي خصص جزءاً منها لما سماه الاعتداءات الروسية ودعم كييف.

واقترح أوباما تخصيص جزء من الموازنة للسنة المالية 2016 لدعم أوكرانيا ومواجهة ما وصفه بالتحديات الروسية.

أعلن جوش إرنست، المتحدث باسم البيت الأبيض أن الولايات المتحدة ستواصل نهجها لعزل روسيا، وقال إن «الرئيس لا يزال يعتبر أنه يجب على إدارته دائماً دراسة استراتيجية الاستمرار بمزج نظام بوتين في روسيا، لإقناعه بإعادة النظر في الاستراتيجية المتبعة إزاء أوكرانيا».

واعتبر المتحدث أن «استراتيجية

الحق أضراراً بمحطة كهرباء كانت تغذي أربع محطات فرعية قوية في المدينة».

من جهة أخرى، أعلن فياتشيسلاف أبروسكين، مدير الشرطة الأوكرانية لمقاطعة دونيتسك مقتل 6 مدنيين في المدن والقرى التي تسيطر عليها سلطات كييف. وقال: «قتل 6 مواطنين

سالمين، بينهم طفلة من مواليد 2003، ففي أفدييفكا قتلت القذائف امرأة، فيما قتل ثلاثة أشخاص في ديبالتسييفو. وقتلت طفلة في مدينة ميرنونوفسكي بعد اصابتها بشظايا».

وكان إدوارد باسورين، نائب قائد أركان دونيتسك قد أكد في وقت سابق أن قوات الدفاع الشعبية لا تحاول اقتحام ديبالتسييفو، لتجنب سقوط سكان أبرياء»، مشيراً إلى سيطرة القوات على 16 بلدة مجاورة.

ومن جانب القوات الأوكرانية سقط خلال اليوم الأخير في دونباس 6 قتلى و27 جريحاً، وفق ما أعلن المتحدث باسم العملية شرق أوكرانيا أندريه ليسينكو.

وعرض مقر قوات الدفاع الشعبي في جمهورية دونيتسك أجزاء لصواريخ تستخدم في قوات دول حلف «الناتو» حصراً، وقال باسورين إن «هذه القذائف مخصصة للقوات المسلحة لدول الناتو، وأحدها مزود بصاقق خاص يفجر القذيفة عند الاصطدام بالخط، والجيش الأوكراني لا يملك تسليحاً يمثل هذه القذائف».

يذكر أن القوات الشعبية أعلنت في كانون الثاني الماضي عثورها في مطار دونيتسك حيث كانت تجري معارك مع القوات الأوكرانية، على أسلحة أميركية الإنتاج.

في غضون ذلك، دمرت قوات الدفاع الشعبي بطاريتي صاروخ تابعيتين للقوات الأوكرانية في الشرق من دونيتسك. وأكد مقر القوات الشعبية أن «شار مدفيعتنا دمرت ليل اليوم موقعين كانت القوات (الأوكرانية) تقصف منهما مناطق دونيتسك الغربية».

مجلس الأمن يدعو إلى تكثيف العمليات العسكرية ضد «بوكو حرام»

قال بيان لمجلس الأمن إنه يتعين على دول وسط وغرب أفريقيا تكثيف العمليات العسكرية ضد مسلحي جماعة «بوكو حرام» المتطرفة. وعبر البيان عن قلق أعضاء المجلس من أن تواصل ممارسات هذه المجموعة يقوض السلام والاستقرار في وسط وغرب أفريقيا، مندداً بهجمات «بوكو حرام» الأخيرة، بما فيها التي نفذت في I شباط بمدينة مايدوغوري الاستراتيجية، مركز ولاية بورنو شمال شرقي نيجيريا، وتلك التي نفذتها في الكامبرون ضد العسكريين التشاديين.

ووصف مجلس الأمن ممارسات تنظي «بوكو حرام» بالإرهابية، داعياً إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة، وناشد جميع الدول التعاون مع دول المنطقة في هذا الاتجاه».

يذكر أن «بوكو حرام» وتعني التسمية بلغة الهوسا «التعليم الغربي حرام» تسعى إلى إقامة دولة للخلافة في مناطق نيجيريا الشمالية الشرقية.

وكان مسلحو «بوكو حرام» كنفوا في الأشهر الأخيرة هجماتهم التي امتدت إلى الأراضي الكاميرونية والتشادية، في وقت تحاول الدول الأفريقية توحيد جهودها لمواجهة تهديدات هذه الجماعة المتطرفة.

وفي هذا الصدد اقترح مجلس السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي السبت الماضي تشكيل قوات مسلحة إقليمية تعدادها 7500 يكون من مهماتها استرداد المناطق التي تسيطر عليها جماعة «بوكو حرام» وتأمينها، إضافة إلى المساهمة في تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من السكان.



موسكو تؤكد اهتمامها بالحوار مع تركمانستان حول الوضع في آسيا الوسطى

أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال محادثاته مع نظيره التركماني رشيد ميريدوف أمس، أن موسكو تهتم بالحوار مع تركمانستان حول الوضع في منطقة آسيا الوسطى.

وقال لافروف «إننا نقيم عالياً الحوار بيننا»، بما فيه الحوار «بشؤون القضايا الدولية، خصوصاً في ما يتعلق بإقليمنا المشترك وهو إقليم آسيا الوسطى»، إلى جانب التعاون في منظمة الأمم المتحدة.

من جهة أخرى، أعرب رئيس الدبلوماسية التركمانية عن شكره لسعي موسكو لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

وكان وزير الخارجية الروسي التقى في وقت سابق أمس مع رئيس تركمانستان قربان قولي بردي محمودوف في العاصمة التركمانية عشق آباد، حيث بحث الجانبان تطبيق الاتفاقات التي جرى التوصل إليها أثناء قمة دول بحر قزوين في مدينة استراخان الروسية في أيلول الماضي.

وتناولت محادثات لافروف مع الرئيس التركماني مسائل السياسة الدولية، وخصوصاً الوضع في آسيا الوسطى وأفغانستان إضافة إلى تطوير التعاون الثنائي في المؤسسات الدولية، في الأمم المتحدة، وكذلك أهمية إحياء الذكرى الـ70 للنصر على الفاشية.

وشدد الرئيس التركماني على تمسك بلاده بواصلة تعميق الروابط الإنسانية بين البلدين.

«العدل الدولية» ترفض دعوتي صربيا وكرواتيا بشأن الإبادة الجماعية

رفضت محكمة العدل الدولية في لهاي دعوتي صربيا وكرواتيا بشأن الإبادة الجماعية خلال حروب البلقان في بداية التسعينات.

ورفضت المحكمة، وهي أعلى محكمة للأمم المتحدة، دعوى بلغراد التي اتهمت كرواتيا بإبادة صرب على أراضيها خلال عملية عسكرية في آب عام 1995.

وفي وقت سابق من الثلاثاء، قضت محكمة العدل الدولية بأن صربيا لم ترتكب جرائم إبادة جماعية في كرواتيا خلال حروب البلقان، التي أعقبت انهيار يوغوسلافيا في التسعينات.

وقال بيتر تومكا رئيس المحكمة إنه على رغم أن القوات الصربية ارتكبت جرائم في كرواتيا في الفترة بين عامي 1991 و1995، فإن كرواتيا لم تظهر ما يدل على أن صربيا اعترمت «القضاء بشكل كامل أو جزئي» على الشعب الكرواتي في الأراضي التي كانت تسيطر عليها.

باريس تضبط شبكة لتجنيد إرهابيين إلى سورية

كشف وزير الداخلية الفرنسي برنار كانوف عن ضبط أجهزة الأمن شبكة جديدة لتجنيد الإرهابيين وإرسالهم إلى سورية، تضم ثمانية أشخاص على الأقل.

وقال كانوف في مؤتمر صحفي أمس، إن المعلومات الاستخباراتية سمحت لقوات الأمن ومكافحة الإرهاب بتفكيك الشبكة والقبض على ثمانية من أفرادها، بعد عملية أمنية فجر أمس في باريس وليون.

وأضاف الوزير أن الموقوفين اتهموا فوراً بالانتماء إلى شبكة إرهابية، ووضعوا قيد الاعتقال، في انتظار التحقيق معهم.

وكان وزير الداخلية الفرنسي قد أعلن في 22 كانون الثاني، مقتل 73 فرنسياً تابعين لتنظيم «داعش» الإرهابي، وذلك من ضمن 1400 فرنسي توجهوا إلى العراق وسورية بهدف الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية.

ماتاريليا يؤدي اليمين الدستورية رئيساً لإيطاليا

أدى الرئيس الإيطالي الجديد سيرجيو ماتاريليا أمس اليمين الدستورية أمام أعضاء مجلسي البرلمان الإيطالي.

وانتخب ماتاريليا رئيساً للبلاد السبت 31 كانون الثاني بعد أن صوتت لمصلحته 665 من المشرعين الإيطاليين ويمثلي مناطق البلاد كافة.

تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الإيطالي السابق جورجيو نابوليتانو ترك منصبه في 14 كانون الثاني الماضي.

ويعد منصب الرئيس في إيطاليا شرفياً، لكن أهميته تزداد أثناء الأزمات السياسية، فترئيس الدولة يملك صلاحية حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات واختيار رؤساء الحكومات.

روسيا تفتح تحقيقاً في خطف اثنين من رعاياها بالسودان

أعلنت لجنة التحقيقات الروسية فتح تحقيق أولي في حادثة اختطاف مواطنين روسيين في دارفور بالسودان.

وقال فلاديمير ماركين، المتحدث الرسمي باسم اللجنة أمس إن «المحققين حدوا في الوقت الراهن شخصية المواطنين وزمن وجودهم في السودان، ويتم توضيح ملابسات الحادثة، حيث ستتخذ الإجراءات المناسبة».

من جانبه أكد المكتب الصحافي لشركة «يوت إير» للطيران اختطاف مجهولين الساعة العاشرة والنصف صباحاً من يوم 29 كانون الثاني في بلدة زالينغي بالسودان موظفين لها يعلان وفق عقد البعثة الدولية

الإفريقية المشتركة UNAMID. وبين المكتب أن 6 سيارات مختلفة بالمسلحين حاصرت حافلة البعثة الصغيرة «فانستر ركابها تحت تهديد السلاح للخروج منها، ليتم سوقيهم لاحقاً إلى جهة غير معلومة».

كما اختطف المسلحون مهندساً سودانياً كان بصحبة المواطنين الروسين.

وأكد مصدر في وزارة الخارجية السودانية في وقت سابق أن خاطفي المواطنين الروسين في إقليم دارفور طالبوا بقدية مقابل الإفراج عنهم.

وقال إن الخاطفين اتفقوا على مبلغ 13 من UNAMID أنهم بانتظار القدية للإفراج عن الموظفين (العاملين بإحدى شركات الطيران)، مشيراً



كوبا؛ على واشنطن تقليص دعمها للمعارضين قبل فتح السفارات

وبسبب الاتهام فإن الرجلين شكلا في 2012 خلية إرهابية سرعان ما اخترقها أحد عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي بعدما تحاطف مع المواطن التونسي أثناء رحلة بالطائرة قدام بها الأخير إلى كاليفورنيا وتمكن لاحقاً من كسب ثقته.

ويرتكز القسم الأمم من الأدلة في هذه القضية على تسجيلات صوتية لمحادثات بين المتهمين وعميل الـ «أف بي آي»، إضافة إلى عمليات رصد إلكتروني وأشرطة كاميرات مراقبة تظهرهما يقومان برصد جسور لسكك الحديد في جنوب أونتاريو.

وفي أحد هذه التسجيلات يتساءل جاسر عن جدوى نصف قطار من أجل قتل «حفنة من القران» أي «ما بين 50 إلى 60 شخصاً»، مؤكداً لشريكه المقترضين أنه من الأجدى استخدام «ثياب» أي مسؤولين سياسيين، بحسب ما قال ممثل النيابة العامة.

وبسبب الأخيرة فإن المتهم التونسي بدأ بالتفكير في الإعداد لهجمات إثر عودته من رحلة إلى أفغانستان حيث التقى في قرية محاذية للحدود الإيرانية «مقاتلين في سبيل الله».

الهند تتوقع استكمال تفاهمها النووي مع أميركا خلال عام



قال مسؤولون هنود إن التفاهم التاريخي لفتح قطاع محطات الطاقة النووية في الهند أمام الشركات الأميركية والذي أمكن التوصل إليه خلال زيارة الرئيس باراك أوباما لنيودلهي الشهر الماضي يمكن أن يستكمل خلال عام.

وأوضح سيد أكبر الدين كبير المتحدثين باسم وزارة الشؤون الخارجية في الهند: «نحن ملتزمون بالتحرك قدما في ما يتعلق بكل المسائل التنفيذية في وقت مبكر. لم يعد هناك أي عقبات سياسية».

وجاء الاتفاق الذي أعلنه أوباما ورئيس وزراء الهند ناريندر مودي في 25 كانون الثاني بعد ستة أسابيع من المحادثات المكثفة، دون الكشف عن تفاصيل الاتفاق بخلاف إطار يعتمد على موافقة الهند من حيث المبدأ على أن مشغلي المحطة يتحملون المسؤولية الرئيسية في حالة وقوع كارثة نووية.

ولا يزال هناك الكثير من العمل لصياغة تفاصيل الاتفاق الذي سيختص مشروعاً تقدر بعشرات المليارات من الدولارات ظلت غير مطروحة لسنوات. وتريد الهند أن تزيد قدرتها النووية المتعدرة ثلاثة أمثال ما سجلهها ثاني أكبر سوق في العالم بعد الصين.

وقال مسؤولون أميركيون بأن هناك حاجة لوضع تفاصيل برنامج التأمينات لحماية الموردين من دعاوى قضائية معقدة وعلى الهند

أن تصدق على المعاهدة النووية للامم المتحدة.

ووقعت الهند والولايات المتحدة اتفاقاً مهماً للتعاون في محطات الطاقة النووية عام 2008. لكن تلك المشروعات المربحة لم تتحقق على أرض الواقع لأن الهند سنت قانوناً في وقت لاحق يلقي المسؤولية على الشركات المصنعة للمحطات في حالة وقوع حادث.

وظلت المسألة القانونية حجر عثرة أمام علاقات تجارية ثنائية محتملة لم تتحقق، حيث اقترحت نيودلهي أيضاً برنامج تأمينات لتغطية المسألة القانونية حجه 15 مليار روبية (244 مليون دولار).